

« الاسرائيلي » لمدة غير محددة وتضفي عليه الصيغة الشرعية وتمزق وحدة الشعب العربي الفلسطيني في الداخل والخارج وتخلق واقعا جديدا وحقائق جديدة تتعارض ومصالحة الشعب الفلسطيني تعارضا جوهريا اساسيا ، فضلا عن انها لا تنص على ازالة المستوطنات القائمة في الضفة الغربية والقطاع المحتلين .

٥ - ان الاتفاقية تجاهلت مستقبل القدس العربية ، وان هذا الاغفال المقصود يمثل خطرا جسيما على مقدساتها الاسلامية والمسيحية وحقوق سكانها العرب الفلسطينيين .

٦ - ان الحل العادل للقضية الفلسطينية لا يتحقق الا باحترام حقوق الشعب الفلسطيني في ارضه ووطنه وممارسة حقه الطبيعي في الحرية والعدالة وتقرير المصير وبالانسحاب الكامل الفوري للقوات « الاسرائيلية » من كافة الاراضي العربية المحتلة .

٧ - يؤكد المجتمعون ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وان مشاركتها على قدم المساواة مع جميع الاطراف امر اساسي في ايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية ، وان تجاهلها المتعمد لا يخدم قضية السلام في الشرق الاوسط .

٨ - ان الحكم الذاتي وفقا لاتفاقية « كامب ديفيد » ليس له مضمون ولا محتوى . اي انه لا يحقق الحد الأدنى لمطالب وحقوق الشعب الفلسطيني ، وليس الوسيلة الصحيحة لممارسة حق الشعب الفلسطيني في الحرية وتقرير المصير ، لما يحيط به من غموض وابهام وتعتيسد ، وخلوه من ضمانات حقيقية محددة تكفل

المحامي فايز ابو رحمه ، نقيب المحامين في القطاع ، وتوفيق ابو غزالة ، والدكتور حاتم ابو غزالة ، ويسرى البديري رئيسة اتحاد المرأة ، والمحامي فرج الصواف .

ومما تجدر ملاحظته الاعداد الجيد للمؤتمر ، والتلاحم الجماهيري الرائع حوله . فقد انعقد المؤتمر في الحادي والعشرين من اكتوبر الماضي في مدينة غزة وسط تظاهرات شعبية كانت تجوب الشوارع مرددة الاهازيج الوطنية ، رافعة الاعلام الفلسطينية ، شاجبة للاتفاقية ومشروع الحكم الذاتي ، تحت مظلة من اللاتفات المؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية .

واسفر المؤتمر عن صدور بيان وقعت عليه البلديات والمجالس المحلية والغرف التجارية والنقابات العمالية ، يشجب الاتفاقية ، ويقرر التالي :

١ - ان اتفاقية « كامب ديفيد » تنتكز للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني

وحقه في الحرية وتقرير المصير وحقه في اقامة دولته المستقلة على ارضه ، وتخالف ميثاق الامم المتحدة وشرعة حقوق الانسان واحكام القانون الدولي .

٢ - ان اتفاقية « كامب ديفيد » تخالف ما اجمعت عليه الدول العربية في مؤتمرات القمة العربية المختلفة وبصورة خاصة مقررات قمتي الجزائر والرباط .

٣ - تخالف اتفاقية « كامب ديفيد » القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للامم المتحدة وبصورة خاصة القرار ٣٢٣٦ الصادر في نوفمبر عام ١٩٧٤ وانقرار رقم ٣٣٧٥ الصادر بتاريخ ٢٢ نوفمبر عام ١٩٧٥ .

٤ - ان الاتفاقية تكرس الاحتملال